

رسالة فتح العلوم فيما يتعلق بموقف الامام والمأموم

٢١٦
ق . ب

فتح العلام فيما يتعلق بموقف المأموم من

الامام ، لباسودان ، عبد الله بن أحمد -

١٢٦٦ هـ . كتب - ١٢٧٥ هـ .

٣ ق مختلف المسطرة ١٦٥ × ٢٣ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد

١٩٦٦

الاعلام ٤ : ١٩٥ معجم المؤلفين ٦: ٢٦

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله .

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ

٢٩
٢

ملك محفوظ
العاق
١٩٤٦

رسالة فتح العلم فيما يتعلق
بوقف الامام
والامام
سم

رسالة فتح العلم فيما يتعلق

١١٥٧

المكتبة السرية

مكتبة محمد الحبيب بن عبد الوهاب

مكتبة جامعة القاهرة - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	فتح العلم فيما يتعلق بوقف الامام
اسم المؤلف	الامام محمد بن عبد الوهاب
تاريخ	١٩٧٥
عدد الأوراق	٣٠
ملاحظات	دقيق - ع ٢١

ف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي يؤممه المهتدي والمجاير وصلي الله وسلم علي سيدنا محمد امام الكاين وعلي الدائم
 لكشف العاسر واصحابه القدوة لاهل البصائر وبعد هذا كلما مفيدة وتعليق
 مفصود فيما يتعلق بموقف المأموم والامام من مسائل الاحكام ارجوان يكون لنفسه
 جامع ولا مثالي نافع وقد سمينها بفتح العلامة فيما يتعلق بموقف المأموم والامام
الحال الاول ان من شروط القدوة اجتماع المأموم والامام في مكان كما عهد
 عليه المجاعات في العصر الخالية ومبنى العبادات علي رعاية الانبياء ولا اجتماعهما
 اربعة احوال **الحال الاول** ان يجتمعا في مسجد ومنه جداره ورحبته وهي ما حجر
 عليه لاجله وان كان بينهما طريق مالم ينفق حدها بعدد وانما غير مسجد
 ومثاله التي بابها فيه او في رحبته لاجل حرمه وهو ما هي لا فاختار فمما في
 الاقدان قال شيخ المذهب الامام النووي رحمه الله تعالى في المجموع سوا قرب
 المسافة او بعد ذلك المسجد وسوا اخذ الينام اختلف كصحت المسجد وصفته
 وسرداب فيه وبهر مع سطحه وساحبته والمنارة التي هي من المسجد فتصح
 الصلاة في كل هذه الصور وما استنبهها اذا علم صلاة الامام ولم ينفذ
 عليه سوا كان اعلي منه واسفل ولا خلاف في هذا ونفصل اصحابنا
 فيه اجماع المسلمين وهذا الذي ذكرناه في سطح المسجد هو اذا كان سطحه منه
 فان كان مملوكا فهو كملك منفصل بالمسجد وفق احدهما فيه والاخر في المسجد
 وسيأتي في الحال الثالث ان شاء الله وسرط البنائين في المسجد ان يكون في
 باب احدهما نافذة الى الآخر فلا يعدان مسجد واحد اذا وجد هذا الشرط
 فلا فرق بين ان يكون الباب بينهما مفتوحا او مودا مغلقة او غير مغلقة لم يصح
 الاقدان وجه اخر انه اذا كان احدهما في المسجد والاخر اعلي سطحه وبابهما
 مغلقة لم يصح الاقدان احكامها الرافعي وهما شاذان والمذهب ما سبق انتهى
 ولم يذكر رحمه الله حكم التسمير هل هو كالفلق ام لا قال ابن حجر في التلخيص خلافا
 ما اذا تسمير علي ما وقع في عبارات لك ظاهر المأمن وغيره لا فرق وجري
 عليه نسخا في فتاويه اهـ وذكر الشيخ عبد الله الجوهري في حشم علي ثم بافضل
 ان كون التسمير مضطربا في المساجد اما التسمير في المسجد الواحد فلا يضرب
 قال هذا ما اعتمدته في التلخيص وخالفه الرافعي انتهى وفي حاشية البحري لا يضرب

الحال الاول

خلق

خلق الابواب قال ولو بفعل اوضيعة ليس لها مفتاح ما لم تضر فيضير السباك
 وكذا الباب المسمر بالاولي لانه يمنع الاسطراق والرؤية قال شيخنا وان
 كان الاسطراق ممكنا من فرجة من من اعلاه فيما يظهر لان المدار علي الاسطراق
 العادي وكذا السطح الذي لا مرقى له من المسجد بان ازيل سلمه وهذا يعلم بطلان صلاة
 من يصلي بدكة المؤذنين وقد ما يتوصل به منها الي المسجد انتهى فالذي
 يشترط هنا اي فيها اذا جمعها مسجد امران العلم بانها لان الامام برويته
 او بعض المأمومين او سماع صوته او صوت مبلغ ثقة الثاني ان كان المرو من
 غير ازورار وانقطاع كما اهم كلام الشيخ بن حجر قال في التلخيص بعد كلام المنهاج
 في ما يمنع المرو لا الروية ما نصه وبحسب السنوي ان هذا في غير شبك
 بجدار المسجد والا كالمدرسة التي بجدار المساجد الثلاثة صحة الواجب فيها
 لان جدار المسجد منه والحيلة فيه لا تضر رده وانضربه اخرون
 بان شرط الابنية في المسجد ثنائيا بوابها علي ما مر ففانية جدار المسجد
 ان يكون كبناء فيه فالصواب انه لا بد من وجود باب او خوخة فيه يستطرق
 منه اليه من غير ان يزور كما مر في غير المسجد ويظهر ان المدار علي الاسطراق
 العادي انتهى فتقوله فالصواب انه لا بد من وجود باب او خوخة في استرلا
 المرو من غير ازورار وانقطاع وقال الزبيري رحمه الله في حاشيته
 علي شرح المنهاج ما رضى فيضير السباك اي الذي بجدار المسجد ولا يصل اليه
 بازورار وانقطاع بان يتحرق عنه جهة القبلة لو اراد الوصول اليه
 بخلاف لو كان بحيث لو ذهب اليه من محله من غير ان يحدث هيئة اخري
 لا يزور ولا يتعطف فانه يصح كما هو ظاهر كلام ابن حجر في شرح الارشاد
 الصغير وقال السنوي انه لا يضره كالمدرسة التي بجدار المساجد الثلاثة
 فيصح صلاة الواقف فيها لان جدار المسجد منه والحيلة فيه لا تضر اهـ قال
 الحصري وهو سهو والمنقول عن الرافعي انه يضر لان شرط الابنية في المسجد
 ثنائيا بوابها ففانية جدار المسجد ان يكون كبناء فيه فالصواب انه
 لا بد من وجود باب او خوخة يستطرق منه اليه اهـ وما نقل عن حاشية
 السيد عمر البصري في قول التلخيص من غير ان يزور كما مر في غير المسجد واضح
 ان محله اذا لم يكن الاسطراق من الباب الي السباك بعد ان يخرج من ثمن

قبح بحث السنوي

قبح قول السنوي

اجمدار ما لو كان الاستطراق الى الشباك في نفس اجمدار بحيث لا يخرج عن سمنه
 فينتهي ان يصح مطلقا كيقين المسجد مردود بما في حاشية الشيخ العلامة حسن
 بن علي العسكري علي سر 2 مختصر بافضل لابن حجر قال فيها ما نصه قوله
 في بناء ينفذ اي نفوذ يمكن استطراره عادة م ر وسياتي في السمع عطف عدم
 الا زورار والانطاف على الاستطراق العادي والعطف يقتضي المفارقة فيفيد
 ان الاستطراق العادي ان عني على العادة من ذلك المنفذ بما يليق به وان
 حصل الا زورار والانطاف الا في فيضهم من اختصارهم هنا على الاستطراق
 انه لا يضر الا زورار والانطاف في المسجد وبه صرح جماعة كالحلي وغيره
 الاكثر ويؤيده شئيل الشيخ بالبر والسطح والمنارة لكن عبارة التخصة
 الانية في الشباك هتحة بان المسجد كغيره فيض فيه الا زورار والانطاف
 وان نازح فيه بعض اهل العصر وخالف غيره من العلماء في منعهما انتهى
 وهذا العسكري تلميذ ابن حجر كما لسيدي البصري فربما كان هو المعنى بالنزاع
 في كلامه والمساجد المتلاصقة المتناحزة الابواب كسجد واحد وان انفرد
 كل امام وجماعة قال الشيخ ابن حجر في التخصة نعم التسمية هنا ينبغي ان
 يكون ما نفا قطعاً ويشترط ان لا يحول بين جانبي المسجد او بينه وبين
 رحبته او بين المساجد نهرا وطريق قد يمر بان سبعا وجوده لوجودها
 اذ لا بعد ان يجمعهم في محل واحد فيكونان كالمسجد وغيره وسياتي
 في **تنبيه** حرق القاية في قولنا وان انفرد كل امام وجماعة فيه
 اسارة الى خلاف الجويني قال شيخ المذهب رحمه الله تعالى في المجموع اما المساجد
 المتلاصقة التي يفتح بعضها الى بعض فالحاكم مسجد فيصح الا فتدواها
 في ذوالاخر في ذكره هكذا اطلقه الشيخ ابو حامد والبنيد نجي والفا صيب
 ابو الطيب وصاحب السامل والتخمة والجهور وقال الشيخ ابو محمد
 الجويني ان انفرد كل واحد من المسجدين بامام ومؤذن وجماعة فلكل
 واحد منهما مع الآخر حكم الملك المتصل بالمسجد كما سذكره ان شاء الله
 والمذهب الاول اه **الحال الثاني** ان يجمعهم مسجد وغيره قال شيخ المذهب
 النووي رحمه الله في المجموع فان وقف الامام في مسجد واما موم في موان متصل
 به فان لم يكن بينهما حائل جازا له ان لا يربد ما بينهما على ثلثي ذراع

قف

الحال الثاني

ومن

الحال الثالث

ومن اين ظهر هذه الذرعات فيه ثلاثة اوجه الصحيح انهما فخر من اخر المسجد والثاني من اخر صق في المسجد فان كنت
 فيد الامام تحت موقفه والثالث من حرم المسجد الذي بينه وبين الموات وخبره الوضع المتصل به المصاحفة كالتصايب
 المانية وطرح القامات فيه ولو كان بينهما جدار المسجد لكان الباب النافذ بينهما مفتوحا فوقه في ما يلبثه جاز
 فلو اتصل صق بالواقف في المقابله وراه وخرجوا عن المفاصلة تحت صلاتهم لا تصالحا لم يصب صلاته صحبه فلو لم يكن في الجدار
 باب او كان وجره لكان مفتوحا او كان مفتوحا ولم يغلق فبالله بل عدل عنه فوجهات الصحيح انه لا يصح الا فتد العدم
 الاتصال وهذا قال جمهور اصحابنا المتقدمين وقطع به اكثر المصنفين والثاني قاله ابو اسحاق المروزي يصح الا فتد العدم
 يكون حائط المسجد خاللا سو كان قد ام الماموم او جنبه والمذهب انه يمنع وهذا الوجه مشهور عن ابي اسحاق في كتب
 الاصحاب وقال البندجي هذا الوجه ليس بصحيح عن ابي اسحاق قال القاضي ابو الطيب هو ظاهر نص الشافعي في الام
 وبه قال ابو حنيفة واما الحائل في جدار المسجد فيمنع بالاختلاف ولو كان بينهما باب مغلق فهو كالجدار لا يمسح
 الاستطراق والشاهدة فان كان مردودا غير مغلق فهو مانع من الاستطراق دون المشاهدة في الصورتين وجهات
 اصحابنا عندنا لا كثيرين انه مانع واصحابنا عند القاضي ابو الطيب ليس بمانع هذا كله في الموات فلو وقف الماموم في شارع
 متصل بالمسجد فالصحيح انه كالموات اه وقال في الارشاد مع شرحه في جدار ما نصه والمسجد ومن غيره بافساده سو كان
 خلف المسجد او امامه او عن يمينه او يساره كالصفيين فيشترط القرب وعدم مانع روية او مرور ووقوف واحد من المنفذ
 اه فتقتضي كلاهما وكلام التخصة والنهاية انه يشترط هذا اي يجمعها مسجد وغيره اربعة امور الاول العلم بانقلا لا
 الامام بان يرى الامام من غير تحلل شباك ونحوه الا لا عمرة بالمشاهدة من غير حمل الاستطراق قاله عبد الله بن عمر بن
 ابي ركان بعض المتقدمين به الثاني امكان الذهاب اليه لو اراده مع الاستقبال من غير زورار وانطاف الثالث وقوف
 واحد من المامومين في الباب النافذ بينهما قال في التخصة يراه المتقدمين ويملكه الذهاب اليه كما ذكرنا وهذا الواقع
 بان المنفذ لا يمانع بالنسبة لمن خلفه فلا يتقدمون عليه بالاحرام والوقوف فيضرا احدهما دون التقدم بالا فتد لانه
 ليس بامام حقيقة ومن ثم انما يجوز كونه امراه وان كان من خلفه رجال ولا يضر زورار هذه الرابطة ان الصلاة فيقولها
 خلف الامام ان علم بانقلا لانه لا ينفذ في الدوام ما لا ينفذ في البداية واعتقد اجماع الرمي عدم جواز التقدم عليه
 بالافعال وكونه من خلفه مما يصح به الا فتد الرابع قرب المسافة بان لا يزيد ما بينهما على ثلثي ذراع بالاعشار
 الحار الحال الثالث ان يجمعها بنان قال شيخ المذهب الامام النووي رحمه الله تعالى في المجموع فاذا وقف احدهما في صحن دار او في صحنها
 والاخر في بيت منها فقد يقف الماموم عن يمينه الامام او وراه وخلفه وفيه طريقتان وذكر الاولى منهما ثم قال الطريقة
 الثانية طريقة ابي اسحاق المروزي واصحابه وجمهور المراقبين واختارها ابو علي الطبري وهي التصحفات ان
 اختلاف التلا لا يضر ولا يشترط اتصال الصف من خلف ولا من اليمين والشمال بل المعتبر والقرب والبعد على الضبط
 المذكور في الصحاح فيصح اقتداء الماموم خلف الامام وبجنبه ما لم يزد ما بينهما وبين اخر صف على ثلثي ذراع كما سبق هذا
 كل اذا كان بين البنائين بار مفتوح فوق مفايل رجل اوصى او لم يكن حدار أصلا كفتح مع صفة فلو حال حائل فيصح
 الاستطراق والمشاهدة لا يصح الا فتد بانفاق الطريقين وان منع الاستطراق لا المشاهدة فوجهات مشهور
 اصحابنا لا يصح لانه بعد حائل الا فتد فيمنع من هذا وغيره انه يشترط هذا ما مر من الامور الان اعتبار المسافة من موقف
 الامام او من اخر صف خلفه ان كان الحال الرابع ان يجمعهم فضاء او بيت واسع ونحوه قال شيخ المذهب النووي رحمه الله تعالى في المجموع
 فيصح الا فتد بشرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلثي ذراع وهل يحد به ام تقرب فيه طريقتان حكاهما الشيخ
 ابو حامد وغيره احدهما انه تقريير وجه واحد ونقله ابو حامد عن جماعة اصحابنا واصحابنا واسرهما فيه هو قول اصحابنا
 وهو الصحيح والتفريق ما جاز من الموقف على الصحيح وقول الجمهور منهم ابو علي بن خيران وابو الطيب بن سلمة
 وابو حفص ابن اوكيل وفيه وجه مستهور ما جاز ما بين الصفيين في الصلاة حكاهما التبيد بخي هذا الوجه
 عن ابن شريح وابي اسحاق وغيرهما فاذا قلنا تقريبا فزاد على ثلثي ذراع ما بينهما كئلانه ونحوها لم يضر وان قلنا
 تحديدا منه ولو وقف خلف الامام شخصان او صفان احدهما ورا الاخر اعتبرت هذه المسافة بين الصفين
 الاخر والصف الاول او الشخص لا خير والاول حتى لو كثرت الصفوف وبلغ بين الامام والصف الاخير اسالا
 جاز بشرط ان لا يزيد ما بين كل صف او شخص وبين من قد امد على ثلثي ذراع اه ففطرط في هذه الامور الاول
 انهم بانقلا لان الامام كما سبق الثاني ان لا يزيد ما بينهما على ثلثي ذراع بذرء اليد المعتدلة تقريبا فلا يضر
 زيادة ثلاثة اذرع ونحوها وما كان بها **تنبيه** قال في التخصة واستشكل بانهم على التقريب في القليلين لم ينفذوا
 الا نفسي رطلين فما انوف مع ان الزيادة كالنصف قد يفرق بان الوزن اوسط فضا بقا فيه وبان المحظ
 مختلف في القليلين هو ثابثا لما بالواقع فيه وعدمه وفي الفتوة هو عد اهل العرف لهما يجمعان فلا جاع بين الشك
 اه تعلم ان ما سبق من ذكر امكان المرور في الصور جميعها في المسجد وغيره وان المعتبر فيه هو الممرور العادي

تم

عند السها ب ابن جبر والخطيب الشريفي والجمال الرملي في شروهم علي المنهاج كما ذكره الامام المحقق العارف السيد عمر بن عبد البصري
في جواب له وكذا انفق المذكورون علي ان البنا الذي يمنع المروية يمنع الروية كالتباك لا يصح معه العذرة اعلم انما في
المجموع وغيره وشرط امكان المروية بين الامام والماموم في المسجد عند الشيخ ابن حجر ومن تبعه وفي غيره عنده وعند الرملي
بغير زور وانقطاع وفرضه ابن حجر في كتبه بان يكون حيث لو ذهب الي الامام من مصلاه لا يلبثت عن جهة القبلة بحيث
يبقى ظهره اليها قال السيد **خرج** ما لو كان بحيث يقع بمينة او يساره اليها الله وبذلك صرح عبد الله
عبد الله بن عمر بن الخطاب في ما نقله عنه العلامة الفقيه محمد بن سليمان باحوث في كتابه تقريب الفوائد فقال ما مضاه اذا حصل
الانقطاع في المروية من جهة الامام لم يضرب **اعلم** ضرورة ان يحتاج الي ان ياخذ عن يمينه او يساره حتى يسا من جهة الامام
شعر اليها اي مستقبلا له وايضا ان في عباراتهم الفصيح بانه لا بد من وقوف الامام او احد المامومين حدا
المنفذين المسجد وانقضا او البنا وبين البنا اي ان اذا كان تساك او كوة صغيرة لا يمكن الا سطراف
منها ووقف الماموم عند حيث يرى الامام او بعض المامومين وهناك باب يمكن المروية بغير انقطاع فلا بد ان
من ان يقف اخر هذا المنفذ يصلي هذا الواقف بصلاته كما افادته عبارة عبد الله بن عمر بن الخطاب عنه الفقيه محمد بن سليمان
باحوث **قال** اعلم ما يحرمه بعد نغله عن الزكشي النصيح بانه لا عبره بالمساهدة من غير محل الا سطراف ما نصه وحري عليه
ابن العماد وهو عندي كذلك اذا كانت المساهدة من شباك او نحو الله وقال **خرج** محمد بن عبد العزيز بن زين المنباري
في كتابه فتح المعين ما نصه **وعلم** من كلامه انه حيث كان بين البنائين وان احدهما مسجدا وبين البنا والاففا
المحاور وغير منفذ يمكن الا سطراف منه ولا يمنع المساهدة صحت قدوة من في احدهما بالآخر لكان ان وقف
واحد من المامومين هذا المنفذ حتى يرى الامام او بعض من معه في بنائه في تضع ضلالة من بالمكان الاخر
تبعا لهذا المساهدة فهو في حصرهم كالامام اي اخر ما مر عن الثقة ومثله عبارة فتح الجواد لشيخه ابن حجر لانه غاب استمده
منه ولا يضرب الحيلولة بالنهر بالانهر والطريق والبحرين السفينتين ويضرب غلق الباب في غير المسجد والمساجد
ورده الا ان اردت بخروج في الاثنان لا يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الاثنان لكان ان علم بانشف لان الامام
ولم يكن يفعل ولا يمكنه وامام المسجد الواحد دون المساجد كما سبق بيانه والله اعلم
وهذه صور وقوف الامام والماموم منتهما من هذه العبارات منها علي ما يصح وما لا يصح وهي هذه

امام مساحد صحاحه	مروية وغيره	روية ومروية	غير صحاحه لعدم
امام	امام ماموم	امام تساك	امام تساك
جدار	حدا ماموم	ماموم	ماموم
غير صحاحه ببقا	صحاحه يتبع	صحاحه يتبع	غير صحاحه
ظهر الماموي القبلة	فيها الماموم	فيها الماموم	علي الراجح
ماموم	امام ماموم	امام ماموم	امام
ماموم	جدار ماموم	ماموم	ماموم

وهذا آخر ما يسره الله والحمد لله اولا واخر وظاهرو باطنا وصلى الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمات مباركة فيه وكان
الفراخ من كتابه ذلك يوم الخميس اثني وعشرين من جماد الاخر سنة الف وثمانين وثمانية وثلاثين
وكان الفراخ من كتابه هذه
السخية المباركة يوم
الاثنين ١٥ من جماد
الاخر سنة ١٢٧٥
صلى الله علي
سيد محمد
والله
والم